
التربية من خلال الفكر الاقتصادي

أ. نيس سعيدة (المركز الجامعي الوادي) - الجزائر

ملخص:

لقد أهمل علماء الاقتصاد لفترة طويلة دراسة النشاطات التربوية رغم اعترافهم أن التكوين يجعل العامل أكثر إنتاجية، وذلك منذ آدم سميث وحتى قبل ذلك. سوف نتطرق للتحليل الاقتصادي للتربية عبر أهميتها في الفكر الاقتصادي، ودورها في النمو الاقتصادي.

Résumé:

Les économistes ont longtemps négligé l'étude des activités d'éducation bien qu'ils aient reconnu, depuis Adam Smith et même, avant, que la formation rend le travailleur plus productif.

Dans cette étude nous traitons l'analyse économique de l'éducation à travers son importance dans la pensée économique, et son rôle dans le développement économique.

مقدمة:

لم تحض دراسة النشاطات التعليمية لفترة طويلة باهتمام كبير للاقتصاديين، هذا رغم اعترافهم أن التكوين يجعل العامل أكثر إنتاجية، وكان ذلك منذ آدم سميث، وحتى قبل ذلك.

ويمكن تفسير ذلك بنمط التنظيم الاقتصادي السائد آنذاك في الغرب. حيث كانت السمة الأساسية لهذا الأخير، إنتاج السلع من أجل بيعها من طرف الوحدات الاقتصادية الإنتاجية بهدف تعظيم أرباحها، لذا كان يميل الاقتصاديون نحو النشاطات السلعية.

في رأي هؤلاء الاقتصاديين، تكوين الأفراد، نشاط يتم وفق مراحل، إذ تتم المرحلة الأولى مجانا على مستوى الأسرة، أما الثانية فتتم مباشرة أثناء ممارسة أي حرفة وأخيرا تجري المرحلة الأخيرة في مؤسسات التعليم، أين سعر الخدمة الممنوحة لا ينتج مباشرة عن مواجهة بين العرض . الذي لا يتعلق بتكلفة الإنتاج . والطلب، لهذا لم يدخل هذا النشاط في البحث الاقتصادي (1).

ترجع المبادرات النظرية الأولى لدراسة التربية من الجانب الاقتصادي للتجارين (2)، غير أنه لا ينبغي أن ننسى عالم الاجتماع، العلامة ابن خلدون (1332-1406) الذي سبق التجارين بحوالي قرنين، وتطرق لهذا الموضوع في الفصل الخامس من مقدمته (في أن الصنائع لا بد لها من معلم) حيث يرى أن " هناك عاملين أساسيين يسيطران على تطور الإنتاج هما: قانون أقل مجهود وقانون الطلب، كما يرى أن للتعليم والمعرفة والاتصال بالأمم الأخرى أثرا أيضا على الإنتاج، مع ذلك فهو لا ينسى أثر الأمن والعدل والاستقرار على ذلك " (3).

إن حادثة الاهتمام بدور التربية في التنمية الاقتصادية، لا تعني أن الفكر الاقتصادي قد أهمل إهمالا مطلقا العلاقة بين التربية والاقتصاد، غير أن ذلك

لم ينتج عنه تفسيراً موحداً، إنما اقترابات مختلفة، ويمكننا التمييز بين التيارات التالية:

أولاً . التيار التجاري

يرى معظم الكتاب في هذا الميدان أن أول من اهتم بالتربية هو الفكر الاقتصادي التجاري، وقد أطلق عليها مصطلح " الفن " (4). تتمثل هذه النظرية عند التجاريين، في إيجاد الوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية، وتقاس هذه الأخيرة بمستوى مخزون الذهب المتكون من فائض الميزان التجاري.

ويتوقف تحقيق هذا الفائض على الطريقة التي يستعملها الأعوان لتصدير الثروة المصنعة، والطريقة التي يتم بها رفع مبلغ الثروة المصنعة عن طريق مخزون معين ومحدود للثروة الطبيعية، بمعنى الطريقة التي تمكن من رفع الإنتاجية. ولقد اعتبر التجاريون أن التربية (الفن) . كما كان يطلق عليها آنذاك . " تساهم في تحقيق هذين الهدفين، لأنها تعطي البائعين المهارة اللازمة التي تمكنهم من الحصول على أحسن نتيجة في التجارة الخارجية " (5). وهكذا وللمرة الأولى، ظهرت فكرة تعميم التربية على أساس حجج اقتصادية.

فبالنسبة لـ **William Petty** (1623-1687)، " تعتبر الموارد البشرية أكثر أهمية من الموارد الطبيعية، وذلك لأن باستطاعة البلد تصدير شيء غير فاني وقابل للتجديد، عن طريق دمج الطاقات في الموارد الطبيعية، عوضاً عن الاهتمام بموارد معرضة للتلف وندرة متزايدة " (6).

ولهذا اعتبر **Petty**، أن التربية هي عاملاً لزيادة إنتاجية العمل ومصدراً لخلق الثروة، بحيث أكد على الاهتمام بالتعليم الذي يسمح بالتكوين من أجل توفير اليد العاملة القادرة على القيام بالحرف المنتجة للثروات الصناعية.

أكد **Petty** على دور الدولة في تحمل أعباء المدارس والجامعات وذلك لاعتقاده بأن الموهبة متوفرة لدى عامة الناس، وليست حكرا على المحظوظين السياسيين.

كما حذر من الإنفاق قصد التباهي بالقوة العسكرية، والتشوق لحروب الفتوحات لا طائل منها، ذلك أن عظمة ومجد الأمير، لا تعتمد على توسع أرضه، وإنما على مدى تطور الفنون وصناعات شعبه، وحاول بعد ذلك قياس رأس المال البشري ومساهمته في الدخل الوطني، إلى جانب الموارد الأخرى وبقية عوامل الإنتاج.

وهكذا بيّن **Petty** ، كيف يمكن " الفن " تحقيق أحسن نتيجة في التجارة الخارجية، حيث يعتبر بأن التربية تسمح بتحقيق المزايا التالية (7):

1- اكتساب معرفة جيدة للظواهر الطبيعية سواء كانت اقتصادية أو سياسية، ووضع الحلول الفعالة المناسبة.

2- الرفع من تفنن وإنتاجية العمال.

3- تحضير المهن الأكثر نفعاً للأمة.

وهكذا أسس **William Petty** سياسة حقيقية للتربية سجلت ضمن سياسة واسعة للعلم والتقنية (Technique) ثم اقترح تكوين قوة عمل وفق الطريقة المطلوبة، وتوجيهها حسب خطة مسبقة، للمهام الاجتماعية التي كونت من أجلها بحيث يصبح لكل عامل حق الاستفادة من منصب شغل (8).

ثانيا . التيار التقليدي:

لقد اهتم التقليديون بمسألة التربية، وأولوها أهمية كبيرة في كتاباتهم حول مفهوم توزيع المداخل، الذي يعتبرونه المشكل الأساسي للاقتصاد السياسي، إذ نتج عن هذا الاهتمام اقترايين: الأول فردي، والثاني شامل.

وقد كان **Adam SMITH** (1723-1790) أول من عرض الاقتراب الفردي، كما دافع **Malthus** على التربية المجانية والإلزامية، لكن وفق أسس تختلف عن تلك التي تمت دراستها من قبل، ونشير أن الاقتراب السياسي والمؤسس من طرف التجاريين قد تواصل، أو بالأحرى تجدد عن طريق التقليديين.

لقد كان **سميث** مؤسس الاقتراب الفردي، والشيء الجديد الذي توصل إليه، هو وضع تصور فردي للتربية، غير أن هذا لا يظهر بوضوح، لأنه في نفس الوقت الذي يطور فيه أفكاره، ينسب دورا كبيرا للدولة.

ويتبنى **سميث** موقفين فيما يخص التربية : فأما الموقف الأول، فيتمثل في إخضاع التربية إلى نظام السوق ويعتبرها سلعة اقتصادية عادية، حيث يمكن مقارنة الطاقات الفردية بمخزون من رأس المال الإنتاجي، ويتم تقييمها وتحليلها عن طريق العرض والطلب.

من أجل فعالية هذا التحليل، يجب أن لا يكون الجهاز التربوي حكرا لدى الكنيسة والدولة، بل لا بد أن يخضع لقوانين السوق، وتحكمه المنافسة التامة. أما الموقف الثاني، فيتمثل في كون **سميث** يعتقد أن التربية عبء، بحيث يجب على كل المجتمع أن يتحمله لأنه المستفيد منها. ويعتبر أن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي غير ضروري إلا لتعميم أدنى مستوى للتربية، كذلك يجب أن تأخذ على عاتقها أعباء التربية لبعض الطبقات المحرومة، مثل التكفل بالمنح والتجهيزات.

بينما **Malthus**، فلقد بنى آمالا عريضة على التربية ودورها في تحديد النسل وتجنب مساوئ تزايد السكان وندرة الموارد، ويرى أنها تمثل وسيلة لتحقيق

السلام الاجتماعي، إذ تعتبر السبيل الوحيد للقضاء على البؤس والفقر. ويعتبرها ضرورة لكبح الانفجار الديموغرافي، أي أنها تمكن المستفيد منها من:

- التمييز بين الأسباب الحقيقية والأسباب الخاطئة للبؤس.
- التأقلم مع الأسباب الحقيقية ومراقبة تزايد الولادات.

أما الحديون (Utilitaristes)، فلقد أعطوا أهمية كبيرة لتعليم الطفل والمرأة، واعتبروا التربية الوسيلة الوحيدة لمساعدة الطفل على التأقلم بالوسط الاجتماعي، وأكدوا كون التربية عمومية، حيث اعتبروها عملاً سياسياً وأساسياً. فهي تعني بالنسبة للحكومة من جهة، الرقابة على الأولياء الذين يترددون في إرسال أبنائهم إلى المدارس، ومن جهة أخرى، الرقابة على المعلمين الذي يحرضون التلاميذ على الأفكار الهدامة.

فابتداء من سنة 1883 شرع في إصلاح الجهاز التربوي، حيث حدد محتواه من طرف الحديين أنفسهم.

بالنسبة لـ **MILL** **Stiwart** (1806-1873)، لم يتمثل إبداعه في الاستنتاجات السياسية التي يجب إتباعها، وإنما في مبرراتها. وكان أول من عبر بوضوح عن حجج (Arguments) الإعلام، بحيث يعتقد أن العائلات الفقيرة لا تستطيع توفير فوائد التربية، لعدم إدراكها للمنفعة التي يمكن أن يجنيها أطفالهم لتحسين معارفهم، ولا تلك التي يجنيها المجتمع في تعليم أطفالهم. في هذه الفترة وبالضبط في سنة 1830 تمت التوعية في أوساط العمال الفرنسيين، على ضرورة التربية من أجل التعود على الحياة التعاونية، الرفع من جهودات العلم وتأكيد المواهب المهنية، كما نظمت الدولة أقساماً للكبار، " وكان عدد الذين لا يقرؤون ولا يكتبون يمثل 57 %، ولهذا صوت على قانون ينص على وجوب وجود مؤسسات خاصة يتعلم فيها العمال الكبار الذين لم يسعفهم الحظ للالتحاق بالمدارس الابتدائية "(8).

ويمثل التعليم بالنسبة للمسؤولين عملية نفسية اجتماعية تساعد الأفراد على تجاوز اضطراباتهم (L'anomie) واكتساب استقلاليتهم. فإذا كان التكوين المتواصل يسمح قبل كان شيء برفع المهارة المهنية وزيادة الكفاءات الفردية، فإنه يستجيب لعملية تاريخية أساسية تتمثل في انسجام الفرد مع مهنته ووسطه، أي انسجامه مع مجتمعه ومجموعته الاجتماعية والثقافية.

وباختصار فإن ستيوارت ميل دعم وركز على فكرة تعليم المرأة ونصح بضمان التربية للنساء، الشيء الذي يجعلهن يخترن العمل بدل الإنجاب.

أما **S. Senior** دعم نفس فكرة **Malthus**، وكان يأمل أن التعليم الإلزامي للأطفال لا يسمح لهم بأن يكونوا مصدرا لمداخيل الآباء الذين سوف يجبرون على تخفيض الولادات.

ثالثا . التيار الماركسي 1818-1883

لقد درس ماركس التربية على أنها عنصرا من عناصر النظام الرأسمالي، حيث يعتقد أن عملية التراكم في هذا النظام سوف تحرم العمال من زيادات الإنتاج التي تحققها مهارتهم (9)، غير أنه مثل الاقتصاديين الذين سبقوه، يعترف بدور التربية في النمو الاقتصادي.

يميز ماركس بين العمل البسيط والعمل المركب الذي يتجلى في قوة العمل التي كلفت مصاريف تكوين مرتفعة، وإنتاج العمل المركب يتطلب وقت أطول، ولهذا فقيمه أكبر من قيمة العمل البسيط، " يؤكد مقارنة العمل المركب بالعمل الاجتماعي المتوسط في كل عملية تكوين للقيمة، ويضرب مثال على ذلك، حيث يقول أن يوم عمل مركب يساوي "س" أيام عمل بسيط " (10)، ويتمثل الفرق بين المفهومين في كون التربية والتكوين يجعلان العمل أكثر مهارة، وبالتالي يرتفع الإنتاج وتحسن جودته.

وهكذا يعتبر ماركس أن العمل هو الأب والمبدأ الأساسي للثروة ، والأرض أمها ،وعليه فإن رأس المال ليست له قيمة في حد ذاته (11). وعليه يتمثل المجتمع الأمتل في نظره، في تطور القوى المنتجة التي تؤدي إلى انخفاض معتبر في عدد ساعات العمل، حيث يصبح لكل فرد تربية كاملة تعطي معنى كاملا لعمله، وأهمية أكبر لأوقات فراغه المخصصة لمتعته الثقافية والفنية، وتسمح أيضا بتحديد نمو السكان الذي يهدد بقاء البلد.

رابعا . نظرية رأس المال البشري

يقصد برأس المال البشري " المخزون من الطاقات الإنسانية المنتجة اقتصاديا " (12)، ويتم تكوين هذا المخزون وتنميته بواسطة الإنفاق في مجالات التعليم والتكوين والتدريب والصحة والسكن وغيرها من المجالات الاجتماعية المختلفة. ويزيد بالتالي هذا الإنفاق من الطاقة الإنتاجية للأفراد، ويعمل كذلك على زيادة الناتج الوطني، ويمكن اعتبار الإنسان رأسمال ، بما أنه يأمل في الرفع من مردوده في المستقبل عن طريق الإنفاق الذي يجريه عند تكوين هذا المخزون من رأس المال البشري، وتعتبر هذه النفقات كاستثمار، وليس مجرد استهلاك. وإذا رجعنا إلى أصل هذا المفهوم، فإننا نجد أن جذوره تمتد إلى أمد بعيد كما رأينا سابقا، فلقد كان آدم سميث هو مؤسس هذا المفهوم، عندما اعتبر أن الطاقات الفردية للإنسان، مخزون من رأس المال الإنتاجي.

غير أنه لم يتم تطوير هذا المفهوم، إلا بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مدرسة شيكاغو، إثر تطرقهم لمفهوم اقتصاد التربية الذي أصبح فيما بعد فرعا من فروع النظرية الاقتصادية.

رغم الأفكار التي جاء بها الحديون، لم تنسى أفكار آدم سميث، ولقد استعملها الفريد مارشال، حيث استخدم بدقة مفهومي الاستثمار ورأس المال في التربية.

يعتقد **Alfred MARSHALL** (1842-1924)، أن هدف التربية هو تحسين نوعية من يستهلكها، من أجل المساهمة بفعالية في عملية الإنتاج. إذ تحت العامل العادي على النشاط وتجعله أكثر ذكاء، ولهذا تعتبر التربية عامل إنتاج هام جدا للثروة المادية.

ويرى هذا الاقتصادي، أن التربية مرتبطة بالحاجة إلى القوة العاملة، وهذا ما يجعله يتحمس للتربية التقنية واعتبرها استثمارا وطنيا.

ولقد عرّف بطريقة أكثر دقة من قبل، الاختلاف الموجود بين التعليم العام والتعليم التقني: فالنوع الأول يمكن من الزيادة العامة لطاقت الطفل، بينما يسمح النوع الثاني، من اكتساب معارف تجارية ومهارات يدوية، وهذا ما يجعل تطبيق مبادئ التحليل الاقتصادي سهلا.

لكن بعد مارشال بمدة، طور **Irving FISHER** (1867-1947) طريقة جديدة لتقسيم رأس المال، واعتبر نهائيا أن التربية مخزونا وليست تدفقا.

في نهاية الخمسينات، أعيد ظهور الاقتراب الفردي للتربية، حيث بدأ استعمال مفهوم رأس المال البشري بطريقة علمية من طرف **T.W.SCHULTZ** و **G.SBECKER**. ففي العدد الخاص لصحيفتها في أكتوبر من 1962، نشرت جامعة شيكاغو، مجموعة من الأعمال التي يمكن أن تعتبر دستورا لنظرية رأس المال البشري. تطبيق هذه النظرية الجديدة على التربية، سوف يختلف عن تلك التي كانت سائدة قبل ظهور هذه النظرية في التالي (13):

- يرفض الاقتصاديون المهتمون بهذا الميدان، الحجة الأخلاقية ويوضحون بدقة هذا الاقتراب، حيث يظهر لهم أن مفهوم رأس المال البشري، يقرّ قيمة أكبر للإنسان. فهم يعتبرون أن الاستثمار في الإنسان ذاته، يمثل وسيلة يمتلكها الرجال الأحرار من أجل توسيع إمكانيات اختياراتهم وتحسين ظروفهم المعيشية.

- بدأ الاقتصاديون يحللون رأس المال البشري على أساس أنه مخزونا وليس تدفقا.
- إن التحليل العصري لرأس المال البشري بدأ يرتبط أكثر بمشاكل التنمية الاقتصادية.

الخاتمة:

إن كل تيارات الفكر الاقتصادي تؤكد دور التربية في التنمية الاقتصادية لأنها تعطي لليد العاملة المهارة والكفاءة التي تجعلها أكثر إنتاجية، ولقد اعتمدنا في دراستنا هذه على النظريات الكلاسيكية ونظرية الرأس المال البشري اللتين تعتبران التربية والتعليم استثمارا يستفيد منه المجتمع والفرد على حد سواء. لذا ينبغي على المستفيد من هذا الاستثمار تحمل أعبائه.

ولقد تواصلت الأبحاث والدراسات في مجال اقتصاد التربية حتى وقتنا الحاضر، حيث ظهر مفكرون آخرون مثل: **M.BENOIT ، J.C.EICHER ، J.VAIZEY**، وغيرهم، ولقد أكد هؤلاء وجوب ربط التربية بالتنمية الاقتصادية، حيث وضحت وأكّدت مؤلفاتهم، التي استندت على النظريات الاقتصادية السابقة الذكر، الدور الإيجابي والأساسي للتربية في التنمية الاقتصادية.

الهوامش والمراجع

- 1- Benoit Millot, Economie de l'enseignement supérieur, Cujas, Paris, 1980, p 7.
- 2- Xavier Greffe, cours d' économie publique, Institut de sciences économiques, Université d'Alger, Sans date, p2.
- 3- محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1980، ص 84.
- 4- Xavier Greffe, Opcit, p2.
- 5- Ibid, p2.
- 6- Ibid, p2.
- 7- Ibid, p3.
- 8- Pierre Besnard et Bernard Lietard, La formation continue. In série, que sais-je, n° 1655, puf, France, 1976, p 21.
- 9- منذر عبد السلام، دراسات في اقتصاديات التربية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1974، ص 3.
- 10- Le thành KHÔI, Industrie de l'enseignement, ed, minuit, France, 1967, p362.
- 11- Ibid, p 360.

- 12- Douglas Gren Wald, Encyclopédie économique, ed economica, Paris,1984, p 112.
- 13- Xavier Greffe, Opcit, p 4.